المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2006
الصفحـات : 22
العـــدد : 14590
المسلسل : 169

# لماذا تركيا..؟! ولماذا الآن؟!

لم تكن تركيا في يوم من الأيام خارج حسابات المملكة السياسية.. أو على هامش اهتماماتها أبداً.. بل على العكس من ذلك.. فإن «تكامل» الرؤى.. و«توافق» السياسات والتوجهات.. و«تواصل» المصالح.. قد سمح بدرجة متقدمة من الاستقرار للعلاقات الثنائية بين البلدين.. وساهم في استمرار التعاون الثنائي السلس.. والاقليمي المتوازن بعيداً عن المشاكل.. والحساسيات.. والأزمات..

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2006
الصفحـات : 22
العـــدد : 14590
المسلسل : 169

هاشم عبده هاشم

** غير ان سياسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز.. وتوجهاته.. نحو بناء علاقات ذات طبيعة استراتيجية مع دول العالم وفي مقدمتها الدول الاسلامية تجعل الالتفاتة الراهنة لتركيا.. وفي هذا الوقت بالذات.. وفي ظل ظروف اقليمية أمنية وسياسية بالغة التعقيد من الأهمية بمكان..

** فالتوقيت المحكم لهذه الزيارة يعكس مدى الأفق السياسي الذي تتحرك في نطاقه المملكة لخدمة أهداف حيوية.. ليس فقط من أجل تعزيز أوجه التعاون الشامل بين البلدين، وإنما من أجل تحقيق مزيد من التكامل والتوافق وربما التطابق في المواقف والآراء تجاه الوضع الاقليمي الدقيق والحساس.

ذلك ان تركيا لا تقل اهتماماً بما يجري في العراق -مثلاً- عن اهتمام أية دولة عربية.. فهي الأكثر تداخلاً، بحكم الجغرافيا، مع ما يجري فيه.. لاسيما ان بين البلدين حدوداً مشتركة يبلغ طولها (٣٣١) كيلومتراً، وهي حدود ظلت ملتهبة في فترات مختلفة من فترات التاريخ بحكم الجوار من جهة.. ونتيجة لاستمرار الوضع المتصل بالاكراد في الجانبين.. علاوة على الأهمية القصوى

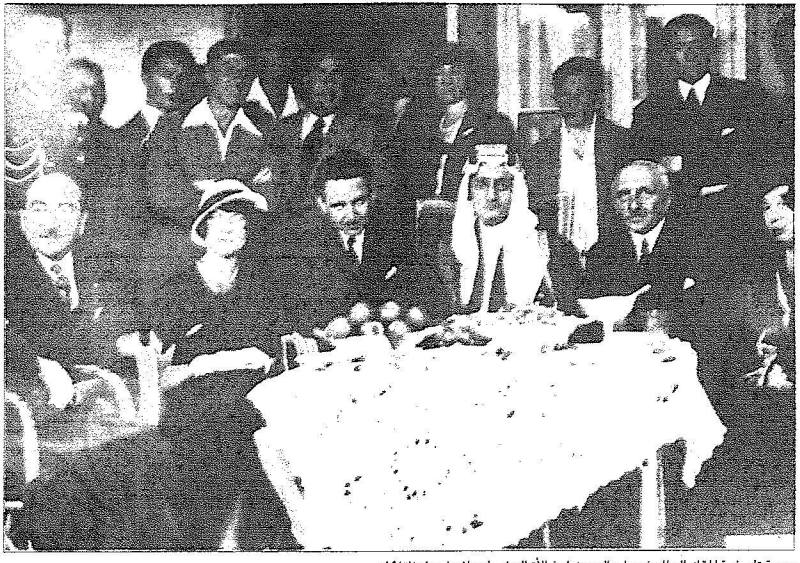

صورة تاريخية للقاء الملك فيصل بالمسؤولين الأتراك في اسطنبول عام ١٩٣٢م

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2006 العـــدد : 14590
الصفحـات : 22 المسلسل : 169

التي تمثلها تركيا بالنسبة للعراق كرئة تتنفس منها نحو الخارج بفعل اعتماد العراق على تصدير أكثر من نصف صادراته البترولية الى الخارج عبر الاراضي التركية.

** ولا شك ان الوضع الأمني في العراق يشكل هاجساً دائما للاتراك وللمملكة العربية السعودية على حد سواء.. لان انعدام الاستقرار فيه يعني استمرار الافرازات السلبية على كل الجيران.. نتيجة تصاعد العمليات التدميرية اليومية، وتصاعد النغمة الطائفية والمذهبية ومؤشراتها نحو مزيد من التدهور والانقسام في الداخل بكل ما قد يتركه هذا الوضع مستقبلاً في النطاق الاقليمي من سلبيات لا قبل لأحد بها.

** وبالتالي فإن للبلدين (المملكة وتركيا) مصلحة حقيقية في التعاون الايجابي مع المسؤولين العراقيين (أولاً) ثم مع المجتمع الدولي (ثانياً) لتحقيق الاستقرار في العراق.. ومنع تشرذمه وانقسامه وتفتت وحدته السياسية تحت أي ظرف.

** هذا التشاور البنّاء بين بلدين اسلاميين كبيرين، حول شأن اقليمي كهذا بالغ الأهمية سوف يتناول الآليات.. كما يتناول اشكال الحراك السياسي أو التعاون الأمني المكثف بين البلدين للعمل في اتجاهين:

- الاتجاه الأول: مساعدة العراق نفسه على ان يستقر بالتغلب على الأسباب المؤدية الى تفاقم الوضع الأمني وتدهوره.

- الاتجاه الثاني: توفير وسائل الوقاية والتحصين الكافيين من امكانية تسرب هذا الوضع وتأثيره على الجيران، ومنع امتداداته اذا لم يتمكن البلدان من مساعدة الأشقاء العراقيين للقضاء عليه.. وتوفير البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لقيام عراق قوي وموحد ومتماسك.. وديمقراطي.. على أسس صحيحة.. وسليمة..

** وبالتأكيد فان مثل هذه المشاورات الهادفة.. ستتعاطى مع كافة الأفكار والمشاريع المطروحة في المنطقة.. ودورها في استمرار الوضع الأمني المتدهور.. وعلاقتها بأية تصورات اخرى لإحداث التغيير في الخارطة السياسية وبما لا يتفق مع مكوناتها السياسية والثقافية ومصالحها الاقتصادية وحقوق مواطنيها المدنية المختلفة..

** وبالتأكيد أيضاً فان البلدين سيتمكنان من خلال التحليل الموضوعي لهذا الوضع من الوصول الى رؤية تصحيحية مشتركة، تفيد كثيراً في التعامل مع تلك المشاريع وتصويبها.. ورسم محاور العمل المشترك للتعامل معها.. وفتح خطوط جديدة للتحاور مع الدول الاخرى بشأنها ضماناً لتحقيق الحراك الايجابي وتجنباً لأية نتائج سلبية تترتب على استمرار الخطأ في فهم هذه الشعوب ومكوناتها الثقافية وتركيبتها السياسية والسكانية أيضاً.

** وقد يجدها البلدان -من خلال هذه الزيارة الهامة- فرصة سانحة للتعاون والعمل المشترك مع الأشقاء في العراق.. ليس من أجل اقامة محور ثلاثي بمواجهة أي أحد.. وانما من أجل تحقيق حراك سياسي وتعاون أمني واقتصادي مشترك هدفه تأمين المزيد من السلامة للعراق، وتكامل الجهود بين الدول الثلاث لما فيه خير دولهم وشعوبهم ودول وشعوب المنطقة بأسرها..

** كما أن هذه الزيارة تكتسب أهميتها أيضاً من جراء الوضع المتفجر -في الوقت الراهن- بين اسرائيل وحزب الله.. لا سيما بعد استمرار تصعيد اسرائيل وقتلها للأبرياء اللبنانيين وتحديها للارادة الدولية بعدم الاستجابة لنداءات وقف العدوان..

** فاذا كانت المملكة قادرة على التعامل مع الحكومة اللبنانية والأطراف الفاعلة فيه وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في مجلس الأمن.. من خلال تحركها الواسع الذي بدأته مع مطلع انفجار الوضع وبدء الأزمة.. فان تركيا قادرة على التعامل مع الطرف الاسرائيلي بحكم العلاقات القائمة بينهما.. وهي علاقات يمكن استثمارها في مثل هذه الظروف بصورة جيدة لا سيما أن اسرائيل تدرك أهمية تركيا الإقليمية كما تدرك أهمية تحركها في مثل هذه الظروف لضمان تسوية من قبل جميع الأطراف، يؤدي في النهاية الى تأمين الاستعداد الدائم بين لبنان واسرائيل من جهة وتوفر ظروف العمل من جديد مع تحقيق السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين أيضاً..

** فما يحدث في لبنان الآن.. يتطلب تحركاً جاداً من سائر دول العالم.. ومن باب أولى أن تباشر دولتان كبيرتان في الأقليم كالمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية مثل هذا التحرك في كل اتجاه.

** وسوف يحرص الملك عبدالله شخصياً على قيام الأتراك بدور فعال لتحقيق وقف اطلاق النار العاجل ومنع استمرار العدوان الاسرائيلي وقتل المدنيين الأبرياء والتوصل الى تسوية تتبنى الأفكار السعودية القائمة على المحاور التالية:

- الايقاف الفوري لاطلاق النار بين المتحاربين.

- بحث المسائل السياسية المرتبطة بالوضع الأمني وصولاً الى تسوية دائمة.

- تمكين الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على كافة أراضي لبنان وتوفير الدعم الكافي لها تحقيقاً لهذه الغاية.

مع بحث الآليات والوسائل المحققة لهذه الغاية بما في ذلك دور الأمم المتحدة في الوصول اليها..

** وعندما يطرح الملك عبدالله.. هذه الأفكار على الجانب التركي فإنه يتوخى من وراء ذلك تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2006 العـــدد : 14590
الصفحـات : 22 المسلسل : 169

اخرى.. غير استثمار علاقاتها الدبلوماسية القائمة مع اسرائيل هي:

-موقعها الاستراتيجي بالغ الحيوية.

-علاقاتها المتميزة أيضاً مع دول اوروبا الغربية من جهة.. وروسيا والدول الشرقية الاخرى.. بما فيها الصين.. العضو الهام في مجلس الأمن.

-المصالح الاقتصادية المتشعبة بين تركيا والدول الاخرى.

** وقد يتوصل البلدان من خلال هذه الزيارة الى خطة عمل.. تنتج مشروعاً مشتركاً يرسي قواعد الأمن والسلام ليس فقط بين لبنان واسرائيل.. وانما بين الفلسطينيين والاسرائيليين، انطلاقاً من مشروع السلام العربي المبني على المشروع السعودي الذي صنعه وتابعه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية حتى أصبح يمثل محوراً أساسياً للخطط والمشروعات والبرامج المطروحة لحل قضايا المنطقة بأسرها.

** وكما عودنا الملك عبدالله.. فانه لا يهتم فقط بعلاقات بلاده مع الدول الاخرى وخدمة مصالحها فحسب، ولكنه يعول على تبني وتحقيق الخير لأمته ويحمل همومها الى كل مكان يذهب اليه..

** وما يحدث من أعمال بربرية اسرائيلية تستهدف البنية التحتية للسلطة الفلسطينية بالتدمير وقتل الأبرياء لإجهاض مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.. بدعوى مواجهة السياسات المتشددة لحماس.. هذا الوضع سوف يشكل محوراً هاماً من محاور المباحثات المعمقة مع الجانب التركي.. هدفه المباشر السعي الى ايقاف العدوان.. والانسحاب من أراضي السلطة الفلسطينية.. وتوفير بيئة ملائمة لاعادة قطار السلام الى جادة الطريق..

** وللمملكة في هذا الصدد وجهات نظر وتصورات جديدة وعملية وفاعلة سوف يحاط بها الجانب التركي خدمة للسعي الجاد إلى تحرك جاد تساهم فيه تركيا بدور أكثر فاعلية، يؤدي في النهاية الى لجم الآلة الاسرائيلية عن الاستمرار في سياسة ارهاب الدولة وقتل وتصيد القيادات الفلسطينية وتنمية فرص العمل السياسي بعيداً عن تأجيج روح المواجهة التي لا تخدم أياً من الطرفين.

** ومن المتوقع أن تولي هذه الزيارة أهمية خاصة للوضع الاقليمي بشكل عام.. وبما يساعد على تقييم الوضع في ضوء التحالفات القائمة بين بعض دوله.. خدمة لسياسات معينة.. من شأنها أن تقود المنطقة الى مزيد من التوتر..

** والبلدان في هذا الصدد سوف يتشاوران بشكل عميق حول امكانية استثمار تلك التحالفات لخدمة أهداف التهدئة ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول والامتناع عن دعم أي اعمال قد تؤدي الى استمرار حالة التوتر.. وتبقي على روح التفرقة والانقسام تحقيقاً لمصالح «غامضة» لا تتفق مع طبيعة التوجهات الدولية نحو مزيد من العمل المشترك والتعاون الدولي المفتوح والبعد عن سياسة المحاور والدعم للقوى الأكثر تطرفاً في المنطقة والسعي الى اقامة المزيد من القواسم المشتركة العظمى ودمج الجميع في مشاريع مصالح مشتركة.. كما تفعل المملكة العربية السعودية وتسعى من خلال خطة الملك عبدالله.. لإرساء قواعد الشراكة الدولية الشاملة مع سائر دول العالم.. بدءاً بالأشقاء.. ومروراً بالاصدقاء.. وانتهاء بكافة دول العالم.. لخلق منظومة متجانسة.. هدفها استثمار جميع الطاقات وتوظيفها توظيفاً ايجابياً لخدمة القوابت الأمنية والثقافية الايجابية في العالم.

** ولا استبعد تناول المباحثات بين البلدين لصيغة تعاون اقليمي تشارك فيها دول المنطقة بما فيها ايران والعراق وسوريا وفلسطين وتركيا ومصر والمملكة والاردن ولبنان، باعتبارها الدول المعنية بصورة مباشرة بالوضع الراهن في المنطقة.. وذلك في اطار التحرك السعودي الجاد الذي تستهدفه الجهود السعودية الراهنة لإقرار سلام واستقرار دائمين وشاملين في المنطقة.

***

** لكن هذا الوضع الساخن في المنطقة..

** سواء في العراق.. ولبنان..

** أو بالنسبة لحالة العلاقات غير المستقرة بين الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية ووكالة الطاقة الذرية وايران..

** او بين حزب الله واسرائيل..

** او بينهما وبين سوريا..

** فإن البلدين لم.. ولن يغفلا عن بحث اوجه التعاون السعودي-التركي الثنائي على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والنفسية ايضاً..

** وما أعد من مشاريع اتفاقات ست تغطي كل هذه المجالات.. بالاضافة الى مذكرات التفاهم المزمع توقيعها.. كلها تصب في قناة التعاون البناء والعمل المشترك لتفعيل برنامج الشراكة السعودي-التركي الذي ستضع هذه الزيارة لبناته الأساسية المتينة حتى ينطلق الى غاياته المثلى..

** ومن المتوقع ان تفتح هذه الاتفاقات مجالات جديدة للتعاون وآفاقاً اضافية للعمل المشترك وتوسيع نطاق الاستثمار عبر تشجيع الرساميل التركية والسعودية للعمل في البلدين بصورة أكثر حيوية والدخول في مشروعات اكثر أهمية وإقامة مشروعات مشتركة تحقق عوائد ضخمة للبلدين لا سيما في ضوء انضمامهما إلى منظمة التجارة العالمية.. وحاجتهما المتبادلة الى توسيع نطاق التجارة البينية وتلبية كل طرف متطلبات الطرف الثاني بصورة افضل.

** ذلك ان الملك عبدالله.. شخصياً مهتم بتوسيع نطاق التعاون مع تركيا.. ليس فقط بالنسبة للمجال التجاري وانما لبقية المجالات الاخرى بما فيها التعاون العسكري والتعليمي والثقافي والعمالي ايضاً..

** وسوف تشهد الفترة التالية للزيارة سلسلة لقاءات بين خبراء وفنيين.. ومسؤولين على اعلى المستويات لوضع الاتفاقات الست موضع التنفيذ وفتح الابواب والنوافذ امام كل المبادرات الجادة لتطوير التعاون الشامل.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2006 العـــدد : 14590
الصفحـات : 22 المسلسل : 169

** ذلك ان تركيا لا تمثل تاريخا بالنسبة للمملكة.. وانما تشكل قاعدة انطلاق حيوية نحو المستقبل.. باعتبارها طرفاً موثوقاً به.. لها مصالحها.. وليس لها مطامح غير مشروعة.. وتستطيع ان تحقق تلك المطامح بنفس القدر الذي تستطيع فيه المملكة ان تكون معها ركيزة جديدة للعمل والتعاون الاقليمي بمشاركة أطراف مهمة يجري التشاور معها تحقيقاً لخطوة اوسع نحو بناء قوة سلام اقليمية فاعلة في المنطقة.

** وبالرغم من قصر مدة الزيارة.. إلا أن نتائجها المرتقبة سوف تكون كبيرة وبعيدة المدى وتتجاوز حدود المألوف بالنسبة للزيارات البروتوكولية التقليدية التي يقوم بها المسؤولون في الدول لبعضهم البعض، انطلاقاً من الاهمية القصوى لكلا البلدين في المنطقة، والحاجة الملحة الى تكتل وتنمية وزيادة فعالية الجهود الرامية الى صنع السلام والاستقرار الحقيقيين.. والبعد -بقدر الامكان- عن سياسات المواجهة.. وصنع التوترات وتأزيم المواقف وفقاً لحسابات خاطئة.. قد تقود الى تسريع خطوات مشروع الشرق الاوسط الجديد المدفوع بعوامل الصراع وليس بدواعي البحث عن قواسم مشتركة عظمى تؤسس لاستقرار حقيقي يحافظ على تأمين مصالح دول وشعوب العالم بدل ان يعرضها للتهديد.. والتبديد.. والاهدار..

***

** كل هذه الأهداف.. يسعى البلدان الى تبنيها والتعبير عنها من خلال البيان المشترك الذي سوف يصدر في نهاية الزيارة الهامة لخادم الحرمين الشريفين لاسطنبول واشرافه على تدشين مرحلة جديدة من العلاقات الاستراتيجية بعيدة المدى بين بلدين كانت آخر زيارة فيها لمسؤول سعودي لتركيا للملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله في عام ١٩٦٦م.. وجاء الوقت اليوم لكي تنطلق نحو آفاق ارحب تبشر بنواة لقوة سلام اقليمية قوية ومؤثرة.